Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 19 | Issue 1 Article 4

2018

Effect of Investment Deposits on the Efficiency of Jordanian Islamic Banks (2010-2015)

Nabela Abdoo
Yarmouk University,Jordan, NabelaAbdoo@yahoo.com

Amer Al Otom
Yarmouk University,Jordan, AmerAlOtom12@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Accounting Commons

Recommended Citation

Abdoo, Nabela and Al Otom, Amer (2018) "Effect of Investment Deposits on the Efficiency of Jordanian Islamic Banks (2010-2015)," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 19 : Iss. 1 , Article 4.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol19/iss1/4

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

Effect of Investment Deposits on the Efficiency of Jordanian Islamic Banks (2010-2015)

Cover Page Footnote

طالبة دكتوراه/قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية/جامعة اليرموك. استاذ مشارك/قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية/جامعة اليرموك .

This article is available in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol19/iss1/4

أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية (2010-2015)

Effect of Investment Deposits on the Efficiency of Jordanian Islamic Banks (2010-2015)

نبيلة خليل إبراهيم عبندة* عامر يوسف محمد العتوم**

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2015) حيث تم قياس الكفاءة في المصارف الإسلامية بمعدل الاستثمارات المصرفية والتسهيلات الائتمانية، ومن أجل تحقيق ذلك تم اختيار حسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة كمتغير مستقل واختبار أثرها على المتغير التابع الكفاءة في المصارف الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المصرف كمتغير ضابط مقاساً بإجمالي الموجودات، وقد قام الباحثان بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم احتساب اللوغاريتم لجميع المتغيرات الموجودة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي بين حسابات الاستثمار المطلقة وكفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالاستثمارات المصرفية. ووجود أثر معنوي ايجابي بين حسابات الاستثمار المقيدة وكفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالاستثمارات المصرفية. ومن جانب أخر توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ايجابي بين حسابات الاستثمار المطلقة وكفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالتسهيلات الائتمانية, وعدم وجود أثر معنوي بين حسابات الاستثمار المقيدة وكفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالتسهيلات الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية، الودائع الاستثمارية، الكفاءة، حسابات الاستثمار المطلقة، حسابات الاستثمار المقيدة، التسهيلات الائتمانية .

* طالبة دكتوراه/قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية/جامعة اليرموك.

** استاذ مشارك/قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية/جامعة اليرموك .

Published by Arab Journals Platform, 2018

Abstract:

The study aimed at showing the effect of investment deposits on the efficiency of Jordanian Islamic banks for the period (2010-2015), such that the efficiency in Islamic banks was measured by the rate of investment banking and credit facilities.

In order to achieve this goal, the unrestricted investment accounts and restricted investment accounts were selected as an independent variable and testing their effect on the dependent variable (the efficiency of Islamic banks), taking into consideration bank size as control variable measured by total assets, the researchers achieved simple and multiple regression analysis to test the hypothesis of the study, the logarithm was calculated for all existing variables

The study concluded that there is a significant negative effect for the unrestricted investment accounts on the efficiency of Islamic banks' (investment banking), and there is a significant positive effect for the restricted investment accounts on the efficiency of Islamic banks' (investment banking). On the other hand The study concluded that there isa significant positive effect for the unrestricted investment accounts on the efficiency of Islamic banks' (credit facilities). And there is noa significant effect for the restricted investment accounts on the efficiency of Islamic banks' (credit facilities)

Keywords: Islamic banks, investment deposits, efficiency,Unrestricted investment accounts, restricted investment accounts, credit facilities

المقدمة

تسعى المصارف الإسلامية بشكل متواصل إلى تعظيم القيمة السوقية لديها عن طريق تحسين كفاءتها على مستوى الربحية والتكلفة لتبقى قادرة على منافسة البنوك التقليدية، فنتيجة للتطور الاقتصادي والاتفاقيات الدولية أصبح هناك منافسة شديدة على مستوى القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه الخصوص.

وعموماً يعد كل من الربحية والسيولة والأمان من أهم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها، فمن خلال هذه الأهداف تستطيع المصارف الإسلامية صياغة قراراتها المالية، إلا أن بعض الدراسات السابقة أظهرت بُعد المصارف الإسلامية عن الحد الأمثل للكفاءة على مستوى التكلفة على الرغم من تحقيقها مستوى مقبول من كفاءة الأرباح، ويعود السبب في ذلك إلى التشريعات والقوانين التي تلزم المصارف الإسلامية بالاحتفاظ بسيولة عالية بسبب عدم توافر أدوات مالية قصيرة الأجل توائم بين الربحية والسيولة وتتماشى مع الشريعة الإسلامية .

ومن جانب أخر تشكل الودائع وخاصة الاستثمارية منها الحجم الأكبر من مصادر أموال المصارف الإسلامية التي تتحول إلى استثمارات مالية وبالتالي فإن تقييم كفاءة تلك المصارف يعتمد بشكل كبير على قدرتها على توظيف المدخلات بالشكل الأمثل ومن ثم الحصول على أكبر حجم من المخرجات والعائد مع تخفيض حجم المخاطر . وفي هذه الدراسة سيتم توضيح أثر هذه الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية، وبناءً على ذلك يمكن تحقيق غرض الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما حقيقة الكفاءة في المصارف وما أهميتها وعلاقتها بالودائع الاستثمارية؟
2 - ما هو أثر حسابات الاستثمار المشترك (المطلق) وحسابات الاستثمار الخاص (المقيد) على الكفاءة في المصارف الإسلامية الأردنية مقاساً بمعدل الاستثمارات المصرفية؟
3 - ما هو أثر حسابات الاستثمار المشترك (المطلق) وحسابات الاستثمار الخاص (المقيد) على الكفاءة في المصارف الإسلامية الأردنية مقاساً بمعدل التسهيلات الائتمانية؟

هدف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - توضيح المفهوم العام للكفاءة والكفاءة المصرفية.

2 - توضيح علاقة الودائع الاستثمارية بكفاءة المصارف الإسلامية.

3 - معرفة أثر حسابات الاستثمار المطلق على كفاءة المصارف الإسلامية.

4 - معرفة أثر حسابات الاستثمار المقيد على كفاءة المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

1 - أهمية الكفاءة بالنسبة للمصارف عموماً, والمصارف الإسلامية تحديداً كمؤشر على أدائها.

2 - بيان علاقة ودائع الاستثمار المقيد بالكفاءة المصرفية.

3 - بيان علاقة ودائع الاستثمار المطلق بالكفاءة المصرفية.

4 - البحث عن طرق تحسين الكفاءة في المصارف الإسلامية من خلال الاستغلال الأمثل لودائعها.

فرضيات الدراسة

الفرضية الاساسية: لايوجد أثر ذو دلالة احصائية للودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية متمثلة بمعدل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المصرفية.

ويتفرع عنها الفرضيتين الفرعيتين كما يلي:

1 - لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بكفاءة التسهيلات الائتمانية.

2 - لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية ممثلة بكفاءة الاستثمارات المصرفية.

منهجية الدراسة

1- المنهج العلمي

للوصول لهدف الدراسة والنتائج المرجوة سيتم الاعتماد على ما يلي:

أ - المنهج الوصفي: الذي سيستخدمه الباحثانفي وصف البيانات المرتبطة بالدراسة من خلال الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من البحث.

ب - المنهج التحليلي: حيث سيقوم الباحثان بتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، بالاعتماد على برامج حاسوبية مرتبطة بتحليل البيانات مثل تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضية الدراسة.

2- متغيرات الدراسة

المتغير التابع: كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية وتعبر عن الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة، دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة. كما تعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة، وسوف يتم اعتبار كفاءة التسهيلات الائتمانية، وكفاءة الاستثمارات المصرفية كمتغيرات تابعة للكفاءة.

المتغيرات المستقلة: وتشمل الودائع الاستثمارية وتعبر عن اتفاق بين المصرف والعميل بموجبه يودع مبلغاً من النقود لدى المصرف، على إن يعمل به في مختلف المجالات، أو في نوع محدد في العقد، مقابل جزء من أرباح تلك العمليات، وتقسم إلى حسابات استثمار مطلق وحسابات استثمار مقيد.

3- مجتمع وعينة الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وهي البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي، ومصرف الراجحي. أما عينة الدراسة فهي منبثقة من مجتمع الدراسة، حيث ستشتمل على ثلاثة مصارف إسلامية أردنية وهي:

1 - البنك الإسلامي الأردني.

2 - البنك العربي الإسلامي الدولي.

3 - بنك الأردن دبي الإسلامي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية وهي البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة ما بين 2010-2015.

الدراسات السابقة

تكمن الدراسات السابقة ذات العلاقة في الأتي:

أولا: دراسة AyŞen ALTUN ADA, Nilüfer DALKILI، (2014)، بعنوان: تحليل الكفاءة في البنوك الإسلامية: دراسة لـ ماليزيا وتركيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة في البنوك الإسلامية خلال الفترة 2009-2011، على16 بنك إسلامي من ماليزيا و4 بنوك من تركيا، استخدم الباحثان التحليل التطويقي للبيانات Data Envelopment Analysis(DEA) لقياس الأداء وذلك بتحليل المدخلات والمخرجات في البنوك الخاضعة لعينة الدراسة، ومن المدخلات التي تم تحليلها إجمالي الأصول وحقوق الملكية، أما المخرجات إجمالي الودائع ونسبة الأرباح إلى الخسائر، وقد خلصت الدراسة أن البنوك في تركيا أكثر كفاءة قياساً بتلك الموجودة في ماليزيا للعام 2009 وأقل كفاءة من تلك الموجودة في ماليزيا عام 2010 و2011. وأن التغير في القيمة الإجمالية لعوامل الإنتاج في الفترة مابين 2010-2011 مقارنة بالفترة مابين 2009-2010 أدى إلى انخفاض الكفاءة في بنوك تركيا مقارنة ببنوك ماليزيا ما عدا في 3 بنوك.

ثانياً: دراسةmuda(2013)، بعنوان: محددات كفاءة المصارف باستخدام تحليل الانحدار للبنوك الإسلامية في ماليزيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية، حيث استخدمت الدراسة انحدار ال PANEL لبيانات تم جمعها ل 17 مصرفاً في الفترة مابين 2007-2010 . وقد استخدمت الدراسة التحليل التطويقي للبيانات Data Envelopment Analysis (DEA) لتحديد كفاءة التقنية كمتغير تابع، وقد بينت الدراسة إلى أن صفات المصرف وتركيبته المالية قادرة لأن تحكم على كفاءة المصارف الإسلامية في ماليزيا، وتشير الدراسة إلى أن نسبة التمويلات والودائع ورأس المال والاحتياطات وحجم المصرف سيكون له أثر ايجابي في تحديد الكفاءة في المصارف الإسلامية.

ثالثاً: دراسة ختو وقريشي، (2013)، بعنوان: قياس كفاءة البنوك الجزائرية، باستخدام تحليل مغلف للبيانات DEA

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من المصارف في الجزائر وذلك باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات Data Envelopment Analysis (DEA)، واستخدمت الدراسة كل من القروض وصافي الناتج كمخرجات، كما استخدمت كل من الديون والمصاريف العامة للاستغلال واهتلاك الأصول الثابتة كمدخلات، وقد بينت الدراسة أن معظم المصارف تتمتع بوفرة الموارد وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية لتلك المصارف، وأن المصارف الأجنبية أكثر كفاءة من المصارف العربية والوطنية في الجزائر، وأن مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم المصرف.

رابعاً: دراسة معراج وفيصل,(2011), بعنوان: قياس كفاءة البنوك الجزائرية الإسلامية والتقليدية في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك العاملة في الجزائر في محاولة لمقارنة أداء مصرف البركة الجزائري كمصرف إسلامي مع مصارف تقليدية جزائرية، وقد تم استخدام تحليل نموذج التحليل التطويقي للبيانات Data EnvelopmentAnalysis(DEA) وتم استخدام كل من الودائع والتكاليف العامة كمدخلات، كما وتم استخدام إجمالي عوائد الأصول كمخرجات، وقد أظهرت الدراسة إلى أن كفاءة مصرف البركة الإسلامي أقل من كفاءة المصارف التقليدية.

خامساً: دراسة نضال أحمد الفيومي، عز الدين الكور، (2008)، بعنوان: "كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية "

هدفت الدراسة إلى تقدير كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل للبنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة مابين 1993- 2004، وكانت العينة عبارة عن 15 بنكاً تجارياً، وذلك باستخدام طرق تقدير الكفاءة، طريقة الحد التصادفي، وطريقة تطويق البيانات. وتوصلت النتائج إلى وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل عند قياس كفاءة الأرباح ، وأن مستويات الكفاءة تفاوتت بين البنوك، نتج عنها متوسطات منخفضة من كفاءة التكلفة والربح. وبالتالي وجود ثغرات هامة في الكفاءة بين البنوك التجارية الأردنية، كما أن فجوة الكفاءة على مستوى التكلفة والدخل بينهما ازدادت اتساعاً خلال فترة الدراسة.

سادساً: دراسة Ascarya Diana and Yumantia، (2008)، بعنوان: "مقارنة الكفاءة في البنوك الإسلامية في ماليزيا واندونيسيا"

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة كفاءة البنوك الإسلامية في ماليزيا واندونيسيا، خلال الفترة 2002-2005، على بنكين إسلاميين من اندونيسيا وبنكين إسلاميين من ماليزيا، وقد اعتمد الباحثان التحليل المغلف للبيانات DEA لتحديد مستويات الكفاءة في المخرجات والمدخلات، تبين من هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية في اندونيسيا هي أكثر كفاءة منها في ماليزيا في كل من القياسات الثلاثة: التقنية والحجم والكفاءة الفنية، والتمويل هي واحدة من مصادر عدم الكفاءة في ماليزيا، في حين أن المصادر البشرية هي واحدة من مصادر عدم الكفاءة في اندونيسيا.

سابعاً: دراسة Bashir (2003), بعنوان: محددات الربحية في البنوك الإسلامية – بعض الأدلة من الشرق الأوسط،

هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص المصرف والبيئة المتوفرة على أداء المصرف الإسلامي، حيث قامت الدراسة باختبار مؤشرات الأداء لمجموعة من المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ما بين 1993-1998م، وقد بينت الدراسة أن نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض إلى اجمالي الاصول تتفاعل مع مستوى الدخل القومي والتي تؤدي بدورها إلى زيادة هامش الربح، وأن نسب رأس المال الكافية وادارة محافظ القروض تلعب دوراً مهماً في تحديد أداء المصرف الإسلامي، وأن الضرائب والظروف الاقتصادية قد أثرت سلباً على ربحية وأداء المصارف الإسلامية، وأن رأس المال الأجنبي قد أسهم بشكل إيجابي في زيادة ربحية المصارف الإسلامية، وبينت النتائج كذلك أهمية القروض قصيرة الأجل في تحديد فعالية المصارف الإسلامية.

ثامناً: دراسة Hassan & Bashir(2003),بعنوان: محددات الربحية في البنوك الإسلامية

هدفت الدراسة إلى قياس خصائص المصارف الإسلامية والمناخ المالي فيها ومن ثم التأثير على أدائها للفترة ما بين 1994-2001 وقد تم استخدام العديد من الخصائص الداخلية والخارجية من أجل قياس الكفاءة والربحية في تلك المصارف، وقد تبين أن ارتفاع قيمة رأس المال والتسليف يؤدي إلى زيادة كفاءة المصارف ومن ثم يؤدي إلى زيادة ربحيتها، وقد بينت أيضا أن الضرائب لها تأثير سلبي على أداء المصارف، بينما الظروف الاقتصادية لها تأثير ايجابي على الأداء. وقد أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وقوية بين الربحية والإنفاق العام للدولة، وأن حجم المصرف له تأثير سلبي على ربحيتها.

إضافة الدراسة

تكمن إضافة الدراسة في الأتي:

1. بيان أثر الودائع الاستثمارية بشقيها (المطلقة والمقيدة) على كفاءة المصارف الإسلامية.
2. فترة الدراسة (2010-2015)، والتي تتميز عن غيرها من الفترات بأنها :
   - فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية.
   - فترة ما بعد الربيع العربي وانعكاساته الاقتصادية.
   - فترة ما بعد معايير بازل 2.

مخطط الدراسة

تتألف الدراسة من مقدمة وثلاث مباحث بالإضافة إلى نتائج وتوصيات، وهذه المباحث هي على النحو التالي:

المبحث الأول: الكفاءة والمصارف الإسلامية: مقدمة عامة

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة في اللغة والإصطلاح

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية: مفهومها ونشأتها وطبيعة عملها

المبحث الثاني: الكفاءة في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: الكفاءة المصرفية: مفهومها وطرق قياسها

المطلب الثاني: أهمية الكفاءة في المصارف الإسلامية

المطلب الثالث: الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية : طبيعتها وعلاقتها بالكفاءة

المبحث الثالث: نتائج التحليل الإحصائي

المطلب الأول: منهجية الدراسة

المطلب الثاني: نتائج التحليل واختبار الفرضيات

المبحث الأول

الكفاءة والمصارف الإسلامية: مقدمة عامة

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة في اللغة والاصطلاح

الكفاءة في اللغة: جاء في لسان العرب" الكفيء": النظير، ونقول: لا كفاء (بالكسر)، وهو في الأصل مصدر لا نظير له، والكفء: النظير المساوي، وتكافأ الشيئان تماثلا.

أما الكفاءة اصطلاحاً: ورد مصطلح الكفاءة في الفقه الإسلامي في باب النكاح، وذلك للدلالة على مساواة الرجل للمرأة في الحسب، والدين، والنسب .

وتعرف **الكفاءة اقتصادياً:** العلاقة بين المخرجات (output) والمدخلات (input) التي استخدمت من خلال تنفيذ مشروع ما من حيث الوصول إلى أعلى درجة من النتائج الكمية والنوعية. وهي قدرة المؤسسة على حسن استخدام مواردها، والتحكم الجيد في تكاليفها، ويرجع مفهوم الكفاءة إلى الاقتصادي الإيطالي (فلفريدو باريتو) الذي طور هذا المفهوم حتى أصبح يعرف "بأمثليه باريتو"، ووفقاً لهذا الأخير فإن تخصيص الموارد إما تخصيص كفؤ أو تخصيص غير كفؤ،وأي تخصيص غير كفؤ للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (Inefficiency).

من خلال ما تقدم يمكن تعريف الكفاءة بالقدرة على استخدام الموارد(أو المدخلات) المتاحة (أو الممكنة)، سواء أكانت هذه الموارد مالية أو بشرية أو طبيعية للحصول على أقصى منفعة ممكنة. ومن ناحية واقعية يمكن القول بأن اقتصاداً ما قد حقق الدرجة المثلى من الكفاءة إذا استطاع توظيف جميع الإمكانات الكامنة لموارده البشرية والمادية النادرة بطريقة تحقق إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات، مع الاحتفاظ بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي ومعدل نمو متواصل في المستقبل.

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية مفهومها ونشأتها وطبيعة عملها

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي هو: "مؤسسة مالية مصرفية، تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية". وهو "كيان ووعاء، يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم". بالإضافة إلى ذلك فقد عرّف المصرف الإسلامي بأنه: "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع". ولقد حاول الرعيل الأول من علماء الاقتصاد الإسلامي إيجاد البديل الإسلامي للبنوك الربوية، وبذلت العديد من الجهود في هذا الشأن وظهرت تسميات مختلفة لهذا البديل منها: بنك بلا

فوائد، البنك اللاربوي، البنك الإسلامي، بيت التمويل الإسلامي، دار المال الإسلامي، المصرف الإسلامي.ولقد وجه إلى التسميات السابقة بعض الملاحظات ولاسيما لفظ " بنك " لأنها كلمة ليست لها أصل في اللغة العربية، ولقد أستقر الرأي الآن على تفضيل كلمة " مصرف إسلامي" وتأسيساً على ذلك يأخذ معظم مؤسسي المصارف الإسلامية بذلك الاسم .

ثانياً: نشأة المصرفي الإسلامي

يعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، وفي عام 1963 أنشئ في مصر بقرية ميت غمر بنك الادخار وقام بفتح حسابات توفير تحت الطلب وحسابات استثمار سنوية وحسابات الخدمة الاجتماعية، ولم يكتب لهذه التجربة النجاح مما حدا بالبنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري أن يضعا أيديهما عليه في عام 1986م، وفي عام1971م أسس بنك ناصر الاجتماعي وهو (مصرف حكومي) من أجل تشجيع الادخار وتوسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، أما في عام 1974 أسس البنك الإسلامي للتنمية في جده بالمملكة العربية السعودية، وبعد ذلك أسس بنك دبي الإسلامي عام 1975وكان البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي المتكامل، ثم توالى إنشاء البنوك الإسلامية وبيوت التمويل في البلاد الإسلامية مثل بيت التمويل الكويتي، وبنوك فيصل الإسلامية وغيرها .

وقد عرف الأردن العمل المصرفي في منتصف العشرينات من القرن الماضي، عندما بدأ البنك العثماني بمزاولة أعماله في المملكة عام 1925م، وذلك بعد توقيع اتفاقية بين حكومة شرق الأردن والبنك العثماني بتاريخ 21 تشرين الأول في نفس العام، ثم تلا ذلك تأسيس أول بنك وطني عندما نقل البنك العربي مركزه الرئيسي من القدس إلى عمان بعد نكبة عام 1948، ثم توالى بعد ذلك تأسيس البنوك الوطنية في المملكة. وخلال العقود الماضية نجح الأردن في خلق بيئة ملائمة لعمل البنوك، فأوجد التشريعات المناسبة وتبنى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وقد سمحت تلك التشريعات بإيجاد أشكال متعددة من البنوك في المملكة منها البنوك الإسلامية، فقد بلغ عدد البنوك المرخصة في الأردن عام 1996م من 20 بنكاً إلى 21 عام 2003 ليصل عددها في عام 2012 إلى 26 بنكاً. وقد تم تقسيم هذه البنوك إلى 16 بنكاً أردنياً (ثلاثة منها بنوك إسلامية)، وعشرة بنوك أجنبية (منها بنك واحد إسلامي).

ثالثاً: طبيعة عمل المصارف الإسلامية

يلتزم المصرف الإسلامي في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية ومن ذلك الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم، وقاعدة الخراج بالضمان، وقاعدة الحلال والحرام.

أ - قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر تحمل المخاطر أو الخسائر، وباعتبار أن عميل البنك هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم)، وتعتبر هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة أو المعاوضة.

ب - قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولّد عنه من عائد، فمثلاً يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانه تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما خرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (وهو البنك) لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها .

جـ - قاعدة الحلال والحرام: حيث أن الأساس في المصرف الإسلامي أن تكون جميع البيوع والمعاملات حلال، إلا ما خالطه ظلم وهو أساس تحريم الربا والاحتكار والغش أو ما يؤدي إلى عداوة وبغضاء في المجتمع مثل الخمر والميسر .

كما يلتزم المصرف الإسلامي بتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، والمحافظة على المال وحمايته من المخاطر، وتنمية المال وتقليبه وعدم الاكتناز، والالتزام بالأولويات الإسلامية، والتدوين المحاسبي والتوثيق لحفظ الحقوق، وأداء حق الله في المال وهو الزكاة.

المبحث الثاني

الكفاءة في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: الكفاءة المصرفية مفهومها وطرق قياسها

أولاً: مفهوم الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة المصرفية في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الذي عرض سابقاً والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة. وبالتالي يمكن وضع إطار تقاس به الكفاءة المصرفية بأن تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى. ويمكن تقسيم الكفاءة المصرفية حسب التعريف السابق إلى كفاءة الإرباح، وكفاءة التكاليف.

أ - كفاءة الإرباح

الربح في اللغة: النماء في التجر. وفي المعجم الوسيط معناه الكسب، والذي يؤكد هذا المعنى قول الله تعالى واصفا حال المنافقين (أولٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) والربح عند الاقتصاديين :" فهو الزيادة على رأس المال بعد خصم جميع التكاليف، ومن ثم يطلق على جميع الأنشطة التجارية". أما أسباب استحقاق الربح في الإسلام فهي تعتمد على عملية الإنتاج كعامل مساهم فيها ليكون مبرراً في استحقاقه كونه عائداً لأحد هذه العوامل الإنتاجية، فقد يستحق الربح كونه عائداً لرأس المال أو للعمل المبذول أو الضمان .

ويقصد بمفهوم كفاءة الأرباح تعظيم تلك الأرباح؛ والحصول على أعلى ربح ممكن من العملية الإنتاجية، وقد كان للفقهاء إسهامات متعددة في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد ومن هذه الفروض؛ فرض الرشد، وفرض الندرة، وفرض التعظيم. وتختلف مصطلحات فرض التعظيم عند العلماء لتشمل(تعظيم الثمن والربح، وتعظيم الريع أو الغلة أو الناتج، وتعظيم المنافع أو المصالح، وتعظيم منافع الإنفاق، ومنافع الوقت والجهد، وتعظيم المنافع في إعادة التوزيع ، وغيرها من المصطلحات في فرض التعظيم).

إن تعظيم الأرباح في اقتصاد إسلامي يختلف عنه في اقتصاد تقليدي، حيث أن الأخير يهدف إلى الوصول إلى أقصى أرباح ممكنه دون النظر إلى اعتبارات أخرى اجتماعية أو دينية. ويقول د. رفيق المصري في فرض التعظيم: "والمقصود بالتعظيم هنا هو محاولة بلوغ أعظم (أقصى) قيمة للمنفعة (عند المستهلك)، وللربح (عند المنتج)، وللعائد (عند العامل أو المستثمر لأرض أو مال). ولا شك إن هدف التعظيم مرفوض لو كان على حساب هدف آخر أعلى منه كالهدف الديني أو الاجتماعي، لكن إذا كان هدف التعظيم معتبراً عندما تكون سائر الأهداف متساوية، فلا شك أن هذا الهدف لا يمكن إنكاره، بل يجب إقراره، وإلا فإن النشاط الاقتصادي سيضعف فيه الحافز، وربما يكون مصيره الإحباط والإفلاس والتقهقر والتخلف." وجاء في القرآن: (وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا) فقضى أن لا تقربوا مال اليتيم بأكله، إسرافاً وَبِدَارًا ً أن يَكْبَروا، ولكن أقربوه بالفَعْلة التي هي أحسن، والخَلَّة التي هي أجمل، وذلك أن تتصرّفوا فيه له بالتثمير والإصلاح والحيطة.

ب - كفاءة التكاليف

التكلفة: هي الأسعار(العوائد) التي تدفع لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، وقد ينظر إليها على أنها مقدار التضحية بإنتاج سلعة أو سلع أخرى، ويمكن التمييز بين تكاليف الإنتاج على أساس فيما إذا كانت هذه التكاليف تظهر بشكل صريح، أو تحتسب كتكلفة ضمنية . ويقصد بها في الفكر المحاسبي الإسلامي ما يضحى به الإنسان لأجل الحصول على عرض أو منفعة لغرض تأمين الحاجات المشروعة اللازمة للحياة ولتمكينه من عبادة الله سبحانه وتعالى.

يظهر مما سبق أن المقصود بكفاءة التكاليف تدنيتها؛ أي التقليل من التعرض إلى التضحية المعنوية أو المادية للحصول على منفعة مرجوة أو مخطط لها. وقد حرص الإسلام في معظم أحكامه على ضبط التكاليف وتدنيتها إلى أقل مستوى ممكن من خلال:

مبدأ الوسطية في الإنفاق (عدم الإسراف والتبذير)، قال تعالى: (وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً *إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً) . فالأصل افتراض الرشد المالي والاقتصادي للإنسان إذا بلغ غير ذي سفه ولا غفلة، وترجع أهمية الرشد في التصرف في الأموال إلى سببين على الأقل أحدهما؛ أهمية الرشد في الإسلام بصفة عامة، والآخر أهمية الأموال في الإسلام من حيث هي قيام معيشة الناس وعون للعباد على عبادة الله، وإعمار الأرض .

2. الابتعاد عن النفقات غير المشروعة مثل الرشوة والفوائد الربوية فقد حرم الإسلام هذه الممارسات قال تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) ، وقال صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الرَّاشي والمرتشي" . وتظهر تدنية التكاليف والحد منها بالابتعاد عن هذه الممارسات من خلال التقليل من التكاليف التي يتحملها الإنتاج.
3. ربط النفقة بالعائد: ويقصد به أن لا يحمل على تكاليف الإنتاج إلا قيمة النفقات التي ضحى بها واستفاد منها الإنتاج بطريق مباشر أو غير مباشر، وهذا يتطلب ربط التكلفة بالعائد عن طريق دراسة العلاقة السببية بينهما، وبتطبيق هذا الأساس على حساب تكاليف الإنتاج يتطلب الأمر تحديد العائد من كل عنصر من عناصر التكاليف، واستبعاد عناصر التكاليف التي لم يستفد منها الإنتاج أو التجاوزات عن ما يجب أن يكون.
4. محاسبة المسؤولية: أي المحاسبة والمساءلة في الإنفاق من خلال قيام المسئول في اتخاذ القرار بتحديد الإنفاق والتضحية وتقرير الثواب والعقاب، قال صلى الله عليه وسلم: " كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته" ويبين هذا الحديث مراتب المسائلة والمحاسبة ويمكن تطبيقها في مجال ضبط وترشيد النفقات.

ثانياً: طرق قياس الكفاءة

يمكن قياس الكفاءة بالطرق الآتية:

1. الطرق التقليدية (التحليل المالي)

التحليل المالي: (Financial Analysis) هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المصرف التجاري، لتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمصرف، وذلك من خلال معلومات تستخدم من القوائم المالية ومصادر أخرى، ولاستخدام تلك المؤشرات في تقييم أداء المصرف بقصد اتخاذ القرارات. ويستخدم لتقييم ربحية المصرف وتقييم مركزه المالي والائتماني، بالإضافة إلى تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل المصرفي وإدارة الموجودات، وقدرة المصرف على التنافس والاستمرار.

2 - الطرق الكمية

هناك عدة طرق كمية في قياس الكفاءة ومن أشهرها :

أسلوب التحليل التطويقي للبيانات ((Data envelopment analysis. DEA:

1 - ويعرف أسلوب التحليل التطويقي للبيانات بأنه ذلك الأسلوب الذي يستخدم البرمجة الرياضية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار"Decision-Making DMUs" "Units"، والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة، ويتم مقارنة هذه النسبة مع المنشآت الأخرى، وإذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح "حدود كفؤة"، وتقاس درجة عدم الكفاءة للمنشئات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين القيمة واحد (1) والذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين المؤشر ذو القيمة صفر (0) والذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة. وهنالك نوعان من ال DEA هما عوائد الحجم الثابتة (Constant return scale) وعوائد الحجم المتغيرة (Variable return scale) ولأي من النوعين يمكن حساب مؤشرات الكفاءة إما باستخدام المدخلات أو خريطة المخرجات.

2 - **طريقة حد التكلفة العشوائية SFA(Stochastic Cost Frontier Analysis):** طورت هذه الطريقة بواسطة كل من Lovell,Schmidt, Aigner في عام1977م، وتم تطبيقها على المصارف من قبل Ferrier و Lovell في عام 1990م، وتم تحديد شكل معين لدالة التكاليف عادة ما نستخدم دالة translog وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات.وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته

المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف المصرف باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد التكلفة العشوائي ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X، وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي، والأخطاء العشوائية للانحدار التي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

المطلب الثاني: أهمية الكفاءة في المصارف الإسلامية

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في عدة مجالات، فتشكل أهمية كبيرة على مستوى القطاع العام والخاص وللعديد من المنشآت، ومن أهمها القطاع المصرفي، ويطلق عليها الكفاءة المصرفية التي تعتبر من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل هذه المؤسسات والتي يمكن من خلالها تقييم أدائها. إذ أن كفاءة أداء المصرف يمكن التعبير عنها بمدى إمكانية هذا الأخير في إيجاد التوازن والتوافق ما بين غايته في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليه، والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة وتقليل مخاطر التكاليف وتحقيق الأمان.

وتتمثل أهمية الكفاءة المصرفية في المصارف الإسلامية بما يلي:

1 - تعظيم الاستثمار: حيث أن الاستثمار في النظام الإسلامي ينضبط بمعايير محددة في استخدام الموارد الاقتصادية (المالية والبشرية)، ومن ثم العمل على تعظيم المنافع، وكل ذلك حسب أولويات المجتمع حسب القاعدة الهرمية (لا يراعى تحسيني إذا كان بمراعاته إخلال بحاجي، ولا يراعى حاجي إذا كان بمراعاته إخلال بضروري) . وقد كان هناك دوافع للاستثمار في الإسلام ومنها استخلاف الإنسان في الأرض من أجل أعمارها وتنمية مواردها والانتفاع بخيراتها، وهذا يعني عدم تعطيل وسائل الإنتاج.

2 - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد: يدعو الإسلام الإنسان إلى الانتفاع من موارد الأرض الطبيعية، وهو بالإضافة إلى ذلك مكلف بأعمار هذه الأرض، قال تعالى: { هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إلى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }. إن هذه الآية ترسخ العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية لإنتاج السلع والمواد التي توفر حاجة الفرد، واستغلال هذه الموارد على أكمل وجه.

المطلب الثالث: الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: طبيعتها وعلاقتها بالكفاءة

أولاً: طبيعة الودائع الاستثمارية

ودائـع الاسـتثمار هـي المبالـغ التـي يودعهـا أصحابهـا في المـصرف لأجَـلٍ معـيّن، ولا تسـترد قبـل انتهـاء الأجـل، ويعطـى أصحـاب تلـك الودائـع فوائـد وأربـاح تـزداد كلّـما زادت مـدة الأجـل، وتسـمى أيضـاً (ودائـع لأجل)،وتمثّـل هـذه الودائـع أهـم مصـدر خارجي لمـوارد المصارف الإسـلامية.

ثانياً: أنواع الودائع الاستثمارية

1 -الوديعـة الاسـتثمارية المطلقـة: تقبـل المصـارف الإسـلامية الأمـوال مـن المودعـين بغيـة اسـتثمارها، ويتـم تخريـج العلاقـة التعاقديـة للودائـع الاسـتثمارية عـلى أسـاس عقـد المضاربة. وبنـاءً عليـه توقـع المصـارف مـع المودعـين عقـداً للمضاربـة، ويكـون المـصرف هـو المضـارب والمودعـين هـم أربـاب المـال.

2 - الوديعـة الاسـتثمارية المقيـدة: وهـي الوديعـة التـي تقبلهـا المصـارف الإسـلامية لغايـات الاسـتثمار المخصـص وتكـون لمـشروع محـدد، توّقـع المصـارف الإسـلامية عقـداً للمضاربـة المقيـدة بحيـث يكـون المـصرف هـو المضـارب والمودعيين هـم أرباب المـال، ويتم تشـغيل هذه الأمـوال حسـب الاتفـاق عـلى ضمانـة أصحابهـا الذيـن يتحملـون مخاطـر الاسـتثمار، وفي حالـة الربـح المحقـق فإنـه يـوزع بـين أصحـاب الودائـع والمـصرف المضـارب بالنسـب المتفـق عليهـا.

ثالثاً: علاقة الودائع الاستثمارية بكفاءة المصارف الإسلامية

تتمثـل الكفـاءة في المصـارف الإسـلامية في المدخـلات والمخرجـات الناتجـة عـن عمـل هـذه المصـارف، حيـث لا تختلـف مدخـلات المصـارف الإسـلامية عنهـا في المصـارف التقليديـة. وتمثـل المدخـلات مجمـوع المطلوبـات وحقـوق الملكيـة، وتعتـبر الودائـع مـن أهـم مصـادر التمويـل في المصـارف الإسـلامية.

ويؤثـر بالودائـع عـدة عوامـل تعمـل عـلى تقلبهـا وعـدم اسـتقرارها وتشـمل هـذه العوامـل التقلبـات الموسـمية والدوريـة (الاقتصاديـة)، بالإضافـة إلى المنافسـة بـين المصـارف. وتقـاس كفـاءة رأس المـال مـن خـلال المـؤشرات الماليـة كـرأس المـال الممتلـك إلى الموجـودات، ورأس المـال الممتلـك إلى مجمـوع الودائـع. وتحـدد مدخـلات ومخرجـات المصـارف الإسـلامية كفاءتهـا، ويمكـن الحكـم عـلى ذلـك مـن خـلال معرفـة ماهيـة هـذه المدخـلات والمخرجـات، حيـث تمتـاز مدخـلات ومخرجـات المصـارف الإسـلامية بأنهـا متنوعـة وغـير متجانسـة، وبالتـالي يمكـن توصيـف المدخـلات والمخرجـات بشـكل متناسـب مـع تباينهـا وتنوعهـا.

تقيـس الكفـاءة في المصـارف الإسـلامية العلاقـة بـين المـوارد والنتائـج، وفيـما يخص المـوارد فهي تتعلـق بمدخـلات المصـارف الإسـلامية التـي تتمثـل بشـكلها الأكـبر بالودائـع وخاصـة الاسـتثمارية

منها، بالإضافة إلى الموارد البشرية والموجودات الثابتة، أما النتائج فتتعلق بمخرجات المصارف الإسلامية من تسهيلات واستثمارات، وبذلك يمكن القول بأن الكفاءة في المصارف الإسلامية تُعنى بتحقيق أعلى منفعة مقابل أقل ما يمكن من تكاليف هذه الموارد.

وتمثل الودائع بجميع أنواعها في المصارف الإسلامية مدخل من مدخلات الكفاءة، ويمكن قياس هذا المدخل من خلال نسبة العوائد المدفوعة لحسابات الاستثمار وصكوك المقارضة إلى مجموع الودائع (تكاليف الودائع)، ويعد الاستخدام الأمثل للودائع بزيادة حجمها وتدنية تكاليفها كمورد من موارد الكفاءة في المصارف الإسلامية، ولذلك تبحث إدارة هذه المصارف عن سياسات تشجع فيها الموظفين على جلب ودائع الحسابات الجارية ذات التكاليف المتدنية ومن ثم تزيد من كفاءة المصرف، وتختلف المصارف الإسلامية بشكل عام باختلاف نسبة تكاليف الودائع فيها، ويؤثر ذلك على تلبية الالتزامات المطلوبة.

المبحث الثالث

نتائج التحليل الإحصائي

المطلب الأول: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية الأردنية، وقد تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال الدراسة إلى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة ومتغير ضابط، وهذا النموذج لتوضيح لذلك:

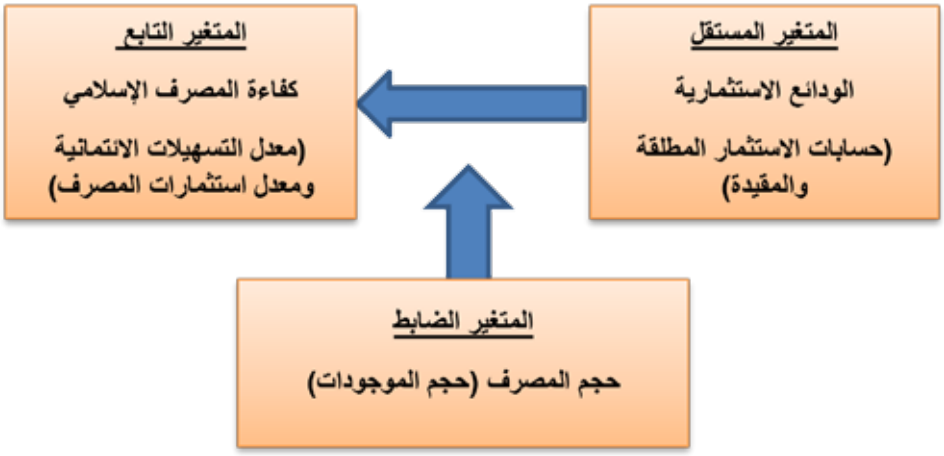

1 - متغيرات الدراسة:

المتغيرات المتعلقة بالفرضية الأولى: وقد هدفت هذه الفرضية لدراسة الأثر المحتمل لحسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الاستثمار المطلقة على كفاءة الاستثمارات المصرفية، وذلك بوجود حجم المصرف كمتغير ضابط. وقد تم قياس كفاءة الاستثمارات في المصارف الإسلامية من خلال قسمة مجموع قيم الاستثمارات التي يقوم بها المصرف إلى عدد الموظفين، حيث تضمنت الاستثمارات المصرفية كل من: الاستثمار في الأوراق المالية، والاستثمار في الشركات الحليفة، والاستثمار في الصكوك، والاستثمار في العقارات. وقد تم اخذ قيم هذه البنود من جانب الأصول في ميزانيات المصارف الإسلامية لعينة الدراسة. وقد هدفت هذه الفرضية إلى الإجابة على السؤال الأول من مشكلة الدراسة، كما أنها تحاول أن تجد السبب والأثر لمزيج حجم حسابات الاستثمار المطلق والاستثمار المقيد على قدرة المصرف على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بما يتناسب مع عدد الموظفين الذين يمتازون بالقدرة على تتبع الاستثمارات وإدارتها.

ويمكن صياغة النموذج القياسي الأول، على النحو التالي:

$$IE_t = a_0 + a_1 X_t + a_2 Y_t + a_3 S_t + e$$

حيث:

IE_t: كفاءة الاستثمارات المصرفية في الفترة t

X_t: حساب الاستثمارات المقيدة في الفترة t

Y_t: حساب الاستثمارات المطلقة في الفترة t

S_t: حجم المصرف (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) في الفترة t

a0, a1, a2, a3: معاملات الانحدار المتعدد.

e: حد الخطأ العشوائي

المتغيرات المتعلقة بالفرضية الثانية: وقد هدفت هذه الفرضية لدراسة الأثر المحتمل لحسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الاستثمار المطلقة على كفاءة التسهيلات الائتمانية، وذلك بوجود حجم المصرف كمتغير ضابط. وقد تم قياس كفاءة تسهيلات المصارف الإسلامية من خلال قسمة مجموع قيم الصيغ التمويلية التي يقدمها المصرف إلى عدد الموظفين، كما تضمنت الصيغ التمويلية كل من: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والبيع الأجل، والسلم، والاستصناع. وقد تم اخذ قيم هذه البنود من جانب الأصول في ميزانيات المصارف الإسلامية لعينة الدراسة. وقد هدفت هذه الفرضية إلى الإجابة على السؤال الثاني من مشكلة الدراسة. كما أنها تحاول أن تجد السبب والأثر لمزيج حجم حسابات الاستثمار المشترك والاستثمار المقيد على قدرة المصرف على إصدار الصيغ التمويلية بما يتناسب مع عدد الموظفين الذين يقومون بخدمة العملاء في الخدمة المصرفية المقدمة.

ويمكن صياغة النموذج القياسي الثاني، على النحو التالي:

$$FE_t = b_0 + b_1X_t + b_2Y_t + b_3S_t + e$$

حيث:

FE_t: كفاءة التسهيلات الائتمانية في الفترة t

X_t: حساب الاستثمارات المقيدة في الفترة t

Y_t: حساب الاستثمارات المطلقة في الفترة t

S_t: حجم المصرف (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) في الفترة t

b0, b1, b2, b3: معاملات الانحدار المتعدد.

e: حد الخطأ العشوائي.

2 - **الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:** تهدف الدراسة إلى قياس أثر الودائع الاستثمارية المطلقة والمقيدة على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية مقاسه بمعدل التسهيلات الائتمانية ومعدل الاستثمارات المصرفية للفترة ما بين (2010-2015) ولتحقيق ذلك قام الباحثان بتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة بالاعتماد على البرامج الحاسوبي (E-views)تطبيقاً لتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضية الدراسة. وقد تم احتساب اللوغاريتم لجميع المتغيرات الموجودة، وكما تم تضمين حجم المصرف كمتغير ضابط، بالإضافة إلى استخدام برنامج، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي (autocorrelation) والمتعدد(multicollinearity) واختلاف التباين (heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج(misspecification).

المطلب الثاني: نتائج التحليل واختبار الفرضيات

أولاً: الإحصاء الوصفي

أ - وصف المتغيرات التابعة

يبين الجدول التالي الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة للدراسة، والمتمثلة بمؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية، خلال الفترة (2010-2015).

جدول رقم (1)

الإحصاءات الوصفية لمؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2015)

المقياس	كفاءة التسهيلات الائتمانية	كفاءة الاستثمارات المصرفية
الوسط الحسابي	989.2	878790.8
أكبر قيمة	1300.3	1780375.5
أقل قيمة	200.1	930.0
الانحراف المعياري	317.3	668717.7

مـن الجـدول أعـلاه، تبـين أن متوسـط كفـاءة التسـهيلات الائتمانيـة في المصـارف الإسـلامية الأردنيـة خـلال الفـترة (2010-2015) قـد بلـغ (989.2) مليـون دينـاراً، وبانحـراف معيـاري مقـداره (317.3) مليـون دينـاراً. في حـين بلغـت أكـبر قيمـة تـم تسـجيلها خـلال الفـترة (1300.3) مليـون دينـاراً، وكان أدنى قيمـة (200.1) مليـون دينـاراً. كـما تبـين أن متوسـط كفـاءة الاسـتثمارات المصرفية قـد بلـغ مـا قيمتـه (878790.8) مليـون دينـارا، وبانحـراف معيـاري مقـداره (668717.7) مليـون دينـاراً. في حـين بلغـت أكـبر قيمـة تـم تسـجيلها خـلال الفـترة (1780375.5) مليـون دينـاراً، وكان أدنى قيمـة (930.0) مليـون دينـاراً.

ب - وصف المتغيرات المستقلة

يبـين الجـدول التـالي الإحصـاء الوصفـي للمتغـيرات المسـتقلة للدراسـة، والمتمثلـة بحسـابات الاسـتثمار المطلقـة وحسـابات الاسـتثمارات المقيـدة، خـلال الفـترة (2010-2015).

جدول رقم (2)

الإحصاءات الوصفية لحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة للفترة (2010-2015)

المقياس	حسابات الاستثمار المطلقة (دينار)	حسابات الاستثمار المقيدة (دينار)
الوسط الحسابي	978,227,669	63,968,416
أكبر قيمة	2,225,318,925	191,424,388
أقل قيمة	102,382,426	609,169
الانحراف المعياري	734,230,329	67,938,764

مـن الجـدول أعـلاه، تبـين أن معـدل حسـابات الاسـتثمار المطلقـة في المصـارف الإسـلامية الأردنيـة خـلال الفـترة (2010-2015) قـد بلـغ مـا يقـارب (978.2) مليـون دينـاراً، وبانحـراف معيـاري مقـداره (734.2) مليـون دينـاراً. في حـين بلغـت أكـبر قيمـة تـم تسـجيلها خـلال الفـترة (2,225.3) مليـون دينـاراً، وكان أدنى قيمـة (102.4) مليـون دينـاراً. كـما تبـين أن معـدل حسـابات الاسـتثمار المقيـدة قـد بلـغ مـا يقـارب (64.0) مليـون دينـاراً، وبانحـراف معيـاري مقـداره (67.9) مليـون دينـاراً. في حـين بلغـت أكـبر قيمـة تـم تسـجيلها خـلال الفـترة (191.4) مليـون دينـاراً، وكان أدنى قيمـة (0.6) مليـون دينـاراً.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

تتمثل عينة الدراسة بالمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2015)، وتعتبر بيانات الدراسة بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (panel data)، ويعتبر تحليل الانحدار المتعدد النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات. وقد تم التأكد من صلاحية البيانات من خلال اختبار ظاهرة الارتباط المتعدد Multicollinearity، حيث كانت قيم معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) جميعها أكبر من العدد 1، وأقل من العدد 5. ، أما ظاهرة الارتباط الذاتي Autocorrelation، فقد تم اختبارها باحتساب قيمة Durbin-Watson test، والتي كانت جميعها تقترب من العدد 2، مما يشير لعدم وجود هذه الظاهرة.

والجدول رقم (3) يعرض نتائج اختبار الفرضيات حيث تم اختبار أثر متغيرات الدراسة المستقلة على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية، وقد تم عرض نتائج اختبار الفرضيات على النحو التالي:

جدول رقم(3)

نتائج اختبار فرضيات الدراسة للفترة (2010-2015)

المتغيرات المستقلة	الفرضية الأولى HO1	الفرضية الثانية HO2	VIF
	المتغير التابع	المتغير التابع	
	كفاءة الاستثمارات المصرفية InvEff (IE)	كفاءة التسهيلات الائتمانية FacEff (FE)	
حسابات الاستثمار المقيدة X	1.308	-0.010	1.589
	(11.250)**	(-0.742)	
حسابات الاستثمار المطلقة Y	-2.936	0.376	4.960
	(-3.801)**	(11.912)**	
حجم البنك S	-1.162	-0.077	4.172
	(-2.540)*	(-7.633)**	

	0.897	73.754	**قيمة الثابت constant**
	(1.020)	(15.726)**	
	0.532	**0.912**	**معامل التحديد R^2**
	(5.298)*	**(48.504)****	**قيمة F المحسوبة**
	1.856	**1.873**	**Durbin-Watson**

***دال عند مستوى دلالة 0.05، ** دال عند مستوى دلالة 0.001**

ملحوظة: القيمة في الصف الأول تشير إلى قيمة معامل الانحدار، وتشير القيمة في الصف الثاني والتي بين قوسين إلى قيمة t. علما أن عدد المشاهدات يساوي 91 مشاهدة.

بالاعتماد على الجدول رقم (3) أعلاه يمكن استنتاج الآتي:

1 - **نتائج اختبار الفرضية الأولى:**أظهرت نتائج الجدول رقم (3) أن أثر المتغيرات المستقلة على كفاءة الاستثمارات المصرفية هو أثر معنوي حيث كانت قيمة (F=48.504) وبمستوى دلالة أقل من 10.0، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.912) إلى أن ما نسبته 91.2% من التباين في كفاءة الاستثمارات المصرفية يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة. كما وأظهرت النتائج أن قيمة معاملات الانحدار أن أثر (حسابات الاستثمارات المقيدة) هو أثر معنوي إيجابي، حيث كانت قيمة معامل الانحدار عنده (1.308)، وبمستوى دلالة أقل من 0.01، كما كان أثر (حسابات الاستثمار المطلقة) أثراً معنوياً سلبياً، حيث كانت قيمة معامل الانحدار عنده (2.936-)، وبمستوى دلالة أقل من 0.01، وكان أثر (حجم البنك) معنوياً سلبياً، حيث كانت قيمة معامل الانحدار عنده (1.162-)، وبمستوى دلالة أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الأولى، ونقبل البديلة التي تنص: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة على كفاءة الاستثمارات المصرفية**"

وبالاعتماد على نتائج الفرضية الأولى، يمكن كتابة النموذج الأول على النحو التالي:

$$IE_t = 73.754 + 1.308*X_t - 2.936*Y_t - 1.162*S_t + e$$

2 - **نتائج اختبار الفرضية الثانية:**أظهرت نتائج الجدول رقم (3) أن أثر المتغيرات المستقلة على كفاءة التسهيلات الائتمانية هو أثر معنوي حيث كانت قيمة (F=5.298) وبمستوى دلالة أقل من 50.0، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2=0.532) إلى أن

Published by Arab Journals Platform, 2018

ما نسبته 53.2 % من التباين في كفاءة التسهيلات الائتمانية يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة. كما وأظهرت النتائج أن قيمة معاملات الانحدار أنه لا يوجد أثر معنوي لحسابات الاستثمارات المقيدة على كفاءة التسهيلات الائتمانية، حيث كانت قيمة معامل الانحدار (0.010-)، وبمستوى دلالة أكبر من 0.05، كما كان أثر (حسابات الاستثمار المطلقة) أثراً معنوياً ايجابياً، حيث كانت قيمة معامل الانحدار عنده (0.376)، وبمستوى دلالة أقل من 0.01، وكان أثر (حجم البنك) معنوياً سلبياً، حيث كانت قيمة معامل الانحدار عنده (0.077-)، وبمستوى دلالة أقل من 0.01، وعليه نرفض الفرضية الثانية، ونقبل البديلة التي تنص: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة على كفاءة التسهيلات الائتمانية**"

وبالاعتماد على نتائج الفرضية الثانية، يمكن كتابة النموذج الثاني على النحو التالي:

$$FE_t = 0.897 - 0.010*X_t + 0.376*Y_t - 0.077*S_t + e$$

الخاتمة

أولا: النتائج

1 - توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي بين حسابات الاستثمار المطلقة والمتغير التابع كفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالاستثمارات المصرفية..

2 - توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ايجابي بين حسابات الاستثمار المقيدة والمتغير التابع كفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالاستثمارات المصرفية وهذا يعتبر مؤشراً جيداً للمصارف الإسلامية.

3 - توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ايجابي بين حسابات الاستثمار المطلقة والمتغير التابع كفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالتسهيلات الائتمانية, وهذا يعني أن المصارف إذا استطاعت أن تدير مدخلاتها المتمثلة بحسابات الاستثمار المطلقة بشكل جيد فإنها ستزيد من معدل التسهيلات الائتمانية بنسبة أكبر ما يمكن مما يؤدي بدوره إلى الوصول إلى الكفاءة بالشكل الأمثل.

4 - توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي بين حسابات الاستثمار المقيدة والمتغير التابع كفاءة المصارف الإسلامية متمثلة بالتسهيلات الائتمانية,وهذا يعني أن المصارف لم تحقق الكفاءة في التسهيلات الائتمانية إلا عند تركيزها على حسابات الاستثمار المطلقة بشكل أكبر.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترح الباحثان ما يلي:

1 - العمل على استغلال مدخلات المصارف الإسلامية بالشكل الأمثل والمتمثلة بحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة، وذلك من خلال زيادة التركيز على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة وحجم الاستثمارات المصرفية.

2 - تسهيل جميع الإجراءات والسياسات التي من شأنها تحقيق الكفاءة في المصارف الإسلامية.

3 - العمل على التوسع في التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية من خلال التنويع في صيغ التمويل وعدم الاقتصار على صيغة معينة (مثل المرابحة فقط).

4 - الاستفادة من الندوات والمؤتمرات التي من شانها أن توضح آلية تسويق الاستثمارات بشكل أفضل.

5 - القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية التي من شأنها أن تستغل مدخلات المصارف الإسلامية بالشكل الأمثل.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم
2. ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (1418 هـ 1998م)، **لسان العرب**، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث، مجلد 12، ط1.
3. أبو الفتوح، نجاح عبد العليم) 2011م (الاقتصاد الإسلامي- **النظام والنظرية**، عالم الكتب الحديث- ط1.
4. إسماعيل: شمسية محمد، الربح في الفقه الإسلامي ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة، دار النفائس، الأردن، عمان.
5. الأعرج: رأفت (2000م) ((مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي: دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني))، رسالة ماجستير غير منشورة –الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين.
6. البخاري: محمد بن إسماعيل، **كتاب الجمعة**، باب الجمعة في القرى والمدن، صحيح البخاري، دار الجيل، بيروت.
7. البلتاجي: محمد (2005م)، ((صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك))، بحث مقدم في المؤتمر الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن- عمان، 29-5/31.
8. الحاج: عربة (2012م)، ((تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية))، دراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات، مجلة الباحثان، ع 10، جامعة الجزائر.
9. ختو: فريد، وقريشي، محمد الجموعي (2013 م)، ((قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA)) مجلة الباحثان ع 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
10. الخاقاني: نوري عبد الرسول (2011م)، **المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق**، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
11. خمقاني: ياسمينة (2014م)، ((قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية))، 2007-2012م،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، علوم التيسير وعلوم تجارية، مالية وبنوك.
12. داود: حسام علي وآخرون) 2000م)، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الأردن- عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1.

13. ديرة: أسامة عمر الناجم (2009م)، **أهمية ودور المصارف الإسلامية في جذب الودائع واستثمارها**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
14. رشيد، مصطفي كامل (2007م)، ((مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق)).
15. السبهاني: عبد الجبار، ((عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام))، مجلة الشريعة والقانون، ع 14، جامعة الإمارات.
16. سفر: أحمد (2005م)، **المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
17. شابرا: محمد عمر، (2000م)، ((ما هو الاقتصاد الإسلامي))؟ بحث نشره المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثانية.
18. شابرا: محمد عمر، (2005م)، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، ترجمة رفيق يونس المصري ، ط1، دار الفكر والمعهد العالمي الإسلامي، دمشق، سوريا.
19. الشاطبي، أبو إسحاق،(1994م)، **الموافقات**، ج2، م1، دار الفكر العربي.
20. شحاته: حسين حسين، (2006م)، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، سلسلة الفكر الاقتصادي الإسلامي، مكتبة التقوى-مدينة النصر-القاهرة، ط1.
21. شحاتة: حسين حسين، ((المنهج الإسلامي لتحديد وضبط وترشيد تكاليف الإنتاج))، كلية التجارة، جامعة الأزهر، بحث منشور.
22. الشنقيطي، محمد الأمين مصطفي (1992م)، **دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط1.
23. صوان: محمود حسن (2001م)، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي** –دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، ط1.
24. صوار: يوسف، ومنصوري عبد الكريم ((تحديد الاقتصاديات المرجعية في مجال التنمية المستدامة، باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA))) - دراسة حالة الاقتصاديات العربية - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة سعيدة-الجزائر، ورقة بحثية.
25. الطبري: محمد بن جرير ((تفسير الطبري))– موسوعة القرآن الكريم، موقع الإسلام والدعوى الإرشاد التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الإرشاد، المملكة العربية السعودية.
26. الطراد: إسماعيل إبراهيم (1424هـ)، ((علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني))، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى- مكة المكرمة.

27. طرابلسي: عمر، **إدارة المشروع التنموي، معجم مفاهيم التنمية**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكة- لبنان، مؤسسة الإمام الصدر.
28. عاصي: إمارة محمد يحيى (2010م)، ((تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية))، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
29. عثمان: عمر محمد (2009م)، ((إدارة الموجودات- المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية- دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا.
30. عاشور: أحمد عيسى (1979 م)، **الفقه الميسر في العبادات والمعاملات**، دار الاعتصام، القاهرة، مصر.
31. العربي: محمد (1984م)، ((أهم النظم البديلة في أعمال المصارف، مجلة البنوك الإسلامية))، ع50، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، مصر.
32. فاريان: هال (2000م) ، **الاقتصاد الجزئي التحليلي**، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبو زيد، جامعة الملك سعود، الرياض.
33. قحف: منذر (2005م)، ((ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن))، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع في الأردن، عمان الأردن.
34. القيسي، كامل صكر (2008م)، **معايير الربح وضوابطه في التشريع الإسلامي**، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.
35. الكور: عز الدين مصطفي ((أثر السيولة على الكفاءة والتكلفة والأداء))، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الثاني.
36. مبارك: عبد المنعم محمد ، ومحمود يونس،(1996م)، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
37. مجموعة من المؤلفين، **المعجم الوسيط**، المكتبة مدرسة فقاهة، ج 1.
38. مدكور: محمد سلام (1978م)، **الوجيز لأحكام الأسرة في الإسلام**، القاهرة- مصر، دار النهضة العربية ، ط1، .
39. المصري: رفيق يونس (1998م)، ((إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد))، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1.
40. معراج، هواري، وفيصل، شياد (23 إلى 24 -2011م)، ((قياس كفاءة البنوك الجزائرية الإسلامية والتقليدية في الجزائر))، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بعنوان (الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهونات المستقبل).
41. النجار: أحمد (1980م) ((البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي))، مجلة المسلم المعاصر، ع24.

42. الهبيل: نهاد ناهض فؤاد (2013م)، ((قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA)) "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير، المكتبة المركزية، الجامعة الإسلامية، غزة.
43. الهو: عامر بن عيسى (1429هـ)، ((الودائع البنكية في المصارف الإسلامية))- دراسة تطبيقية.
44. الوادي: حازم محمود (2013م)، **مبادئ الأعمال المصرفية**، اربد- دار الكتاب الثقافي.
45. ينال: احمد حسين ((استخدام برنامج الإكسل في قياس الكفاءة الفنية للمصارف الإسلامية (باعتماد طريقة التحليل التطويقي للبيانات))) قسم الإدارة والاقتصاد – جامعة الانبار- قسم الاقتصاد، ورقة بحثية.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. **Aysen and Nilufer)2014 (,((Efficiency Analysis in Islamic banks: a Study for Malaysia and turkey)) .**
2. **Bashir, A. (2003).((Determinant of Profitability in Islamic bank: some evidence the Middle economic studies)) , Vol. 11(1): 3257-.**
3. **Hassan, M. and Bashir, A. (2003). ((Determinant of Islamic Banking Profitability)). http//www.kantakji.com/media.**
4. **Muda, M. Shaharuddin, A. Embaya, A. (2013). ((Determinant Of banks' efficiency: A panel regression analysis of Islamic banks in Malaysia , Economics and Finance Review)). VOL.3 (3): 1928-.**